

# التفضيل بين الخلفاء الراشدين

[ويقرون بما تواتر به النقل عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وغيره من أن خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر لما روى البخاري برقم (3671) في فضائل الصحابة، باب: "قول النبي صلى الله عليه وسلم: "لو كنت متخذًا خليلاً". عن محمد بن الحنفية قال: "قلت لأبي: أي الناس خير بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: أبو بكر. قلت: ثم من؟ قال: ثم عمر. وخشيت أن يقول عثمان، قلت: ثم أنت؟ قال: ما أنا إلا رجل من المسلمين". وصحت الرواية عن علي رضي الله عنه أنه قال: خير هذه الأمة بعد نبيها: أبو بكر ثم عمر، ولو شئت لسميت الثالث". أخرجه أحمد وعبد الله في المسند وزواته (106، 110) وابن أبي عاصم في السنة رقم (1201) وصححه الألباني. وقال أحمد شاكر (836): إسناده صحيح. ويثبتون بعثمان وبربعون بعلي رضي الله عنهم؛ كما دلت عليه الآثار، وكما أجمع الصحابة على تقديم عثمان في البيعة. مع أن بعض أهل السنة كانوا قد اختلفوا في عثمان وعلي رضي الله عنهما - بعد اتفاهم على تقديم أبي بكر وعمر - أيهما أفضل؟ فقدم قوم عثمان وسكنوا، ورتبوا بعلي وقدم قوم عليا وقوم توفوا. لكن استقر أمر أهل السنة على تقديم عثمان ثم علي وإن كانت هذه المسألة - مسألة عثمان وعلي - ليست من الأصول التي يضلل المخالف فيها عند جمهور أهل السنة. لكن التي يضلل فيها مسألة الخلافة، وذلك أنهم يؤمنون أن الخليفة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي ومن طعن في خلافة أحد من هؤلاء؛ فهو أضل من حمار أهله]. (الشرح)\* قوله: (ويقرون بما تواتر به النقل عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وغيره من أن خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر): هذه مسألة التفضيل بين الصحابة؛ يعني من أفضل الصحابة؟ ومن أفضل هذه الأمة بعد نبيها صلى الله عليه وسلم؟ أهل السنة يروون في ذلك آثاراً وأحاديث، فقد ثبت عن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال: { كنا نقول والنبي صلى الله عليه وسلم حي: أبو بكر ثم عمر ثم عثمان فيبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فلا ينكره } أخرجه الطبراني في الكبير (12 / 220، 221) رقم (13131، 13132) والبخاري رقم (3655، 3697) كتاب فضائل الصحابة وليس فيه ذكر النبي صلى الله عليه وسلم. وأخرجه الطبراني أيضاً في مسند الشاميين رقم (1764)، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (9 / 61) وقال: في الصحيح طرف من أوله، رواه الطبراني في الأوسط والكبير وأبو يعلى بنحو الطبراني في الكبير ورجاله وثقوا وفيهم خلاف. بمعنى أنه أقرهم على هذا التفضيل المرتب؛ فأبو بكر هو أفضل وأولى وأقدم، ثم عمر أولى من بعد أبي بكر ثم عثمان بعدهما في الفضيلة ثم علي بعدهم أيضاً، هذا هو ترتيبهم في الفضل. ومن المعلوم أنهم مرتبون هكذا في الخلافة، فالصحابة رضي الله عنهم اختلفوا بعد النبي صلى الله عليه وسلم وخليفته أبا بكر رضي الله عنه؛ وذلك لأنه صلى الله عليه وسلم أتاه في الصلاة عنه لما مرض فقال: { مُرُوا أبا بكر فيفضل بالناس } أخرجه البخاري برقم (678) في الأذان، باب: "أهل العلم والفضل أحق بالإمامة". ومسلم برقم (420) في الصلاة، باب: "استخلاف الإمام إذا عرض له عذر...". فكان هو الذي يصلي بهم في حاله غيبته، حتى قيل مرضه؛ فقد كان أبو بكر رضي الله عنه يصلي بالمسلمين، وقدّموه لما ذهب النبي صلى الله عليه وسلم يصلح بين بني عمرو بن عوف أخرجه البخاري مطولاً برقم (684) في الأذان، باب: "من دخل ليؤم الناس فجاء الإمام الأول". عن سهل بن سعد رضي الله عنه. فقال الصحابة: رضينا لدنيا من رضيه النبي صلى الله عليه وسلم ولدنيا، فبايعوا أبا بكر بالخلافة، واجتمعوا على مبايعته كلهم، ورضوا لبيعه بما فيه أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم: علي وإبناه والعباس وغيرهم، كلهم بايعوا أبا بكر وذلك لفضله، فاعتزفوا بفضله، وبسابقته، وبصحبته القديمة، وإنفاقه ماله كله على النبي صلى الله عليه وسلم حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم: { ما نفعني مال قط كما نفعني مال أبي بكر } أخرجه أحمد في المسند (2 / 253، 366). وابن ماجه برقم (94) في المقدمة. وابن حبان برقم (2166) وصححه الألباني في "تخریج أحاديث مشكلة الفقر" برقم (13). وقال أحمد شاكر في تحقيق المسند (7439): إسناده صحيح. مات أبو بكر واستخلف عليهم عمر ورضيه لهم، واجتمعت عليه كلمتهم ورضوه، وسار فيهم السيرة الحسنة وصار خليفة المسلمين بعد أبي بكر ولما مات عمر جعل الأمر شورى بين ستة، وهم بقية العشرة إلا أن أبا عبيدة كان قد مات قبل عمر وترك من العشرة ابن عمه سعيد بن زيد فلم يجعله من الستة الذين جعل لهم الأمر، فبقي ستة وهم: عثمان وعلي وعبد الرحمن بن عوف والزبير وطلحة وسعد بن أبي وقاص؛ جعل الأمر شورى بينهم، فتشاوروا فانفقت كلمتهم على بيعة عثمان فبايعوه. ولما قتل عثمان ظلماً، اجتمع أهل المدينة على أن علياً أفضل من بقي فبايعوه بالخلافة، ولم ينكر عليه خلافته أحد، إلا أن أهل الشام لم يبايعوه طلباً بثار عثمان فقالوا له: مَكَتًا من قتلة عثمان حتى نبايعك، فتوقفوا عن مبايعته لتلك الشبهة، وإلا فهم معترفون بفضله وأنه الأولى بالخلافة. هذا ترتيب الخلفاء الراشدين الأربعة، وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: { عليكم بسنتي، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ } أخرجه الترمذي برقم (2676) في العلم. وأبو داود برقم (4657) في السنة. وابن ماجه برقم (42) في المقدمة. وأحمد في المسند (4 / 126، 127) وقال الترمذي: حسن صحيح. فوصفهم بأنهم خلفاء، وبأنهم راشدون، وبأنهم مهديون فكان ذلك شهادة بخلافهم. ثم بقيت مسألة الأفضلية أيهم أفضل؟ الصحيح أن ترتيبهم في الخلافة وفي الفضل سواء؛ فنقول: أفضلهم أبو بكر ووليه في الفضل عمر ووليه عثمان ووليه في الفضل علي ولكن التفضيل بين عثمان وعلي مسألة مُختلف فيها؛ وذلك لأن بعضاً من أهل السنة جعلوا علياً مقدماً في الفضل على عثمان وبعضهم عكس وقال الفضل لعثمان ثم لعلي وكلاهما متقاربان. فمن فضائل عثمان أنه من المهاجرين الأولين، هاجر إلى الحبشة ومن فضائله: أنه قريب من النبي صلى الله عليه وسلم يجتمع معه في الجد الرابع عبد مناف ومن فضائله: أنه تزوج بنتين من بنات النبي صلى الله عليه وسلم؛ تزوج رقية ثم تزوج بأم كلثوم وقالوا: لم يكن هناك أحد في الدنيا تزوج بنتي نبي إلا عثمان ولما ماتت الثانية قال النبي صلى الله عليه وسلم: { لو كانت لي بنت ثالثة لزوجتها عثمان } أخرجه الطبراني (17 / 184) برقم (490) من حديث عصمة قال: لما ماتت بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم التي تحت عثمان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "زوجوا عثمان، لو كان لي ثالثة لزوجته، وما زوجته إلا بالوحي من الله عز وجل". وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (9 / 83) وقال: فيه الفضل بن المختار وهو ضعيف. ومن فضائله أيضاً: أنه جهّز جيش العسرة على نفقته الخاصة، وأنه اشترى بئر رومة من اليهود وجعله سبيلاً للمسلمين، وفضائله غير ذلك كثيرة، فلا ينكر إذن على من جعله أفضل من علي ولا يُضلل من ذهب إلى تفضيل عثمان على علي أو العكس، فليست هذه من المسائل التي يُضلل فيها. الحاصل أنه استقر أهل السنة على تفضيل أبي بكر ثم عمر وبعضهم ثلث بعلي وبعضهم ثلث بعثمان ولم يكفروا ولم يضلوا من ثلث بعلي أو من ثلث بعثمان؛ وذلك لأنها من المسائل الاجتهادية، ولكن الصحيح أن ترتيبهم في الفضل كترتيبهم في الخلافة. وأما الخلافة فلا شك أن الخلفاء على هذا الترتيب، ومن زعم أن أبا بكر مغتصب للخلافة فإنه ضال مضل؛ كالرافضة الذين يفضلون علياً فإنهم يطعنون في أبي بكر وفي عمر وفي عثمان ويطعنون في خلافهم، ويزعمون أنهم مغتصبون للخلافة، وأن الولاية كانت لعلي وأنه هو الإمام، وأن النبي صلى الله عليه وسلم نص على ذلك قبل موته، ولكن هؤلاء ظلموه في الخلافة وقهروه، وأخذوا ما ليس يستحقونه، فمن طعن في خلافة أحد من الخلفاء الأربعة على ترتيبهم فهو أضل من حمار أهله أي أنه ضال مضل خطأ بينا. فالخلفاء رضي الله عنهم كل منهم اجتمعت عليه الكلمة، وبايعه أهل الإسلام، ونصر الله بهم الإسلام نصراً عزيزاً. ففي خلافة أبي بكر ارتد بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم من حولهم من الأعراب، ولم يبق إلا أهل مكة وأهل المدينة الذين تمسكوا بالإسلام، أما من حولهم فكلمهم نصبوا العداوة للمسلمين، ولكن أيد الله أبا بكر وقواه، فتصدى لهم حتى قهرهم جميعاً في أقل من نصف سنة، فرجع المرتدون إلى حظيرة الإسلام، وقتل منهم من قتل على الكفر، وذلك أن الله تَبَّه نبأً عظيمًا، ثم في السنة الثانية قاتلوا كل من بقي من أهل الردة، وغزوا أطراف البلاد النائية واستقر الأمر. وفي خلافة عمر رضي الله عنه: انتشر الإسلام وفتح الشام بأكمله وفتحت مصر وفتح العراق ووصلت الفتوحات إلى خراسان إلى إيران وما حولها، وامتدت رقعة الإسلام في خلافة عثمان أيضاً حيث توسعوا في الفتوحات، ففتحوا الكثير من بلاد إفريقية والكثير من بلاد الهند والسند وهكذا توسعت الخلافة، وتوسعت الفتوحات الإسلامية؛ وذلك بسبب أن الله تعالى تَبَّه وقوى هؤلاء الخلفاء، ونصرهم على أعدائهم، حيث إنهم صدقوا الله فصدقهم الله. وعلى كل حال فخلافهم هي الخلافة الحق، والطعن فيهم طعن في دين الله وشرعه، وطعن في رسوله وأنه لم يبلغ البلاغ المبين، وطعن كذلك في أفضل المسلمين وخيارهم.